NASS

Noon Center
for Strategic Studies and Dialogue

مركز نون للدراسات الإستراتيجية والحوار

ندوة

قراءة في مضامين إحاطة ممثلة الأمم المتحدة بلاسخارت في مجلس الأمن الدولي وتأثيرها على أداء حكومة السوداني

24 - 11 - 2022

التناقضات والاستحقاقات: قراءة لمركز نون للدراسات في مواقف الأمم المتحدة تجاه العراق على ضوء التقرير الأخير لبلاسخارت أمام مجلس الأمن الدولي

المركز الإعلامي //

نظم مركز نون للدراسات الإستراتيجية والحوار بالتعأون مع كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل، 23/ تشرين الثاني/2022، ندوته الحوارية الموسومة **(قراءة في مضامين إحاطة ممثلة الأمم المتحدة بلاسخارت في مجلس الأمن الدولي وتأثيرها على أداء حكومة السوداني)**، وتضمنت الندوة ثلاث محأور ناقشت خلالها ألابعاد القانونية والسياسية والدولية عبر باحثين مختصين.

قدم المحور الأول أستاذ القانون الدولي الدكتور عماد خليل المختار ورقة بحثية بعنوأن **(العلاقة بين العراق والأمم المتحدة بعد عام 2003)**، وتنأول أستاذ القانون الدولي المساعد الدكتور أحمد طارق ياسين إستعراضاً مهما ضمن ورقته البحثية **(الأمم المتحدة ودورها في النظام السياسي العراقي)**.

بينما قدم في المحور الثاني أستاذ الاستراتيجية الدولية المساعد الدكتور علي أغوأن ورقة بحثية بعنوان : (**تأثير تقرير بلاسخارت على النظام السياسي العراقي وأداء حكومة السوداني**)، وفي المحور الثالث والأخير – الأبعاد الدولية – تناول أستاذ العلاقات الدولية المساعد الدكتور طارق القصار في ورقته البحثية (**أبعاد المواقف الدولية لتقرير بلاسخارت على العراق**).

وأوضح أستاذ القانون الدولي الدكتور عماد المختار خلال الجلسة العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق منذ عام 1980 الى حين صدور تقرير بلاسخارت، والتي قسمت الى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى منذ 1980 الى نهاية الحرب العراقية الايرانية، والمرحلة الثانية منذ غزو العراق للكويت وما تبعه من قرارات لمجلس الأمن تجاه العراق، والمرحلة الثالثة الإحتلال الأمريكي للعراق وما تبعه من مسؤولية الدولية ، لافتاً الى وجود صمت من قبل الأمم المتحدة تجاه العراق، وازدواجية في المعايير كون أن الأمم المتحدة في موضوع بناء السلام ساهمت بجزء يسير في مجال البناء السياسي والإقتصادي والإجتماعي وفي مجال سيادة القانون، فضلاً عن ذلك، غياب المنظمة الدولية في الأزمات التي تواجه العراق من مسألة ترسيم الحدود البحري مع الكويت الى مسالة تقليص حصة العراق المائية من قبل تركيا، وكذلك قطع ايران للمياه عن العراق.

وعد أستاذ القانون الدولي المساعد الدكتور أحمد طارق أن الدور السياسي الذي تلعبه البعثة الأممية في العراق تزايد بسبب الأنسداد السياسي وتفسيرات المحكمة الإتحادية للدستور كونها تلعب دور الوسيط السياسي، لافتاً إلى أن جميع الإتهامات التي تعرضت لها البعثة لا تحظى بأساس قانوني على اعتبار أن العراق هو الذي طالب بتجديد مهمتها في البلاد. مبيناً أن البعثات الأممية عادة ما تنشأ في الدول التي تشهد إضطرابات سياسية وأمنية، وأن دورها الأن في العراق أشبه ما يكون بـــ"الوصاية الدولية"، ولا سيما بعد خروج العراق من طائلة البند السابع لميثاق الأمم المتحدة).

فيما أكد أستاذ العلاقات الدولية المساعد الدكتور علي أغوأن على وجود تناقضات كثيره تعيشها الأمم المتحدة في العراق، اذ أوضح أغوأن أنه "في الوقت التي تتهم مبعوثه الأمم المتحدة الفصائل المسلحة وتتهم القوى السياسية بالفشل وجر النظام السياسي الى هذه الحالة، نرى أنها تجلس في نفس الوقت مع هذه الفصائل والقوى السياسية للحديث والحوار معها". لافتاً الى أن الإنعكاس الأول للتقرير تمثل بشكل مباشر حول وجود اعتداءات تحدث على الاراضي العراقية من الجانب الايراني والجانب التركي ، وهذه الاعتداءات بشكل مباشر أشارت إليه مبعوثة الأمم المتحدة من خلال الاسراع في تشكيل الحكومة من أجل مساعدة العراق في إيقاف هذا الاعتداء. مبيناً أن إحاطة بلاسخارت كان بمثابة توجيه إنذار للقوى السياسية والقيادية في العراق، مما أنعكس فورا نحو تشكيل حكومة عراقية.

وشدد الأستاذ العلاقات الدولية المساعد الدكتور طارق القصار على ضرورة اتباع حكومة السوداني

والحكومات القادمة السياسة البراغماتية (الواقعية) أو معيار المصلحة الوطنية تجاه علاقاتها الدولية والإقليمية سواء مع الدول الجوار أو مع الدول الكبرى. لافتاً إلى أن جميع الاتهامات التي تعرضت لها البعثة لا تحظى بأساس قانوني على اعتبار أن العراق هو الذي طالب بتجديد مهمتها في البلاد. فضلا عن ذلك، فأن الأمم المتحدة هي أداة في إطار ما يراد له أن يكتمل من قبل الدول الكبرى. هذه الدول لديها مصالح وهذه المصلحة تحتم عليها أن استمر في هذه المنطقة.

وتخللت الندوة نقاشات هامة من الحضور مع الباحثين بمداخلات وملاحظات أثرت الندوة بحوار عالي المستوى وبتصويبات دقيقة صححت بعض الانطباعات الخاطئة سياسياً وقانونياً وخرجت الندوة بخلاصة وتوصيات من أجل رفعها الى المعنيين من أصحاب القرار. وخرجت الندوة الحوارية بمجموعة من التوصيات تمثلت:

أولاً: ضرورة أن تتحرك وزارة الخارجية بمطالبة الأمم المتحدة بأن لا يكون إحلال السلام ودعم الاستقرار في العراق شكلياً، بل فعّالاً بموجب خطة شاملة مدعومة مادياً وتقنياً. كما أن يمتد واجب الأمم المتحدة بدعم الاستقرار في العراق الى الدعم الفعال لحلحلة مشاكل العراق كافة مع الدول المجاورة وبإشرافها المباشر.

ثانياً: ضرورة اتباع حكومة السوداني والحكومات القادمة السياسة البراغماتية (الواقعية) أو معيار المصلحة الوطنية تجاه علاقاتها الدولية والإقليمية سواء مع الدول الجوار أو مع الدول الكبرى.

ثالثاً: مطالبة حكومة السوداني العمل على تفنيد تقرير بلاسخارت من خلال حصر السلاح بيد الدولة وحل الجماعات المسلحة، ومحاكمة قتلة المتظاهرين، وتطبيق التنمية المستدامة وتطوير الاقتصاد، ومحاربة الفساد المالي والإداري المستشري في العراق.

رابعاً: تشكل صندوق للتعويضات: بما أن العراق دفع تعويضات نتيجة (غزو الكويت) بنحو (52) مليار دولار لدول عدة منها للكويت (41) مليار وإسرائيل أيضاً، إذن من باب أولى أن يطلب العراق من الأمم المتحدة والدول دفع التعويضات وفقاً للمسؤولية الدولية التي تتحملها إسرائيل نتيجة ضرب المفاعل النووي العراقي، والمسؤولية الدولية المترتبة لتجاوز مجلس الأمن لحدود صلاحياته وتدمير البنى التحتية للعراق وهدم السلام وزعزعة الاستقرار فيه. والمسؤولية الدولية المترتبة على الغزو والإحتلال للعراق عام 2003.

خامساً: ضرورة التزام البعثات الأممية بميثاق المنظمة الدولية والمهام الأساسية للبعثة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإنتهاك السيادة، والعمل مع الحكومة الشرعية للدول التي تتواجد فيها وفق الاتفاق المبرم بين الدولة والمنظمة الدولية الذي يضمن لكلا الجانبين الصفة القانونية.

نص كلمة أستاذ القانون الدولي الدكتور عماد خليل المختار حول ورقته البحثية

(العلاقة بين العراق والأمم المتحدة بعد عام 2003)

د ، عماد خليل المختار

موضوع علاقة العراق مع الأمم المتحدة لا يُمكن أختصاره وإختزاله بدءاً من عام 2003، بمعنى حالة الغزو التي حدثت في عام 2003 ، إذ أن حالة عدم الاستقرار وتردّي حالة (السلام) إبتدأت من عام 1980 ، أي مع بداية الحرب العراقية – الايرانية واستمرت الى حد الأن.

لذا ، فأن أساس موضوعنا : (علاقة العراق بالأمم المتحدة) سينقسم الى ثلاثة محاور رئيسة :

المحور الأول : علاقة العراق بالأمم المتحدة بين عامي 1980 –1988

المحور الثاني: علاقة العراق بالأمم المتحدة بين عامي 1990 – 2003

المحور الثالث : علاقة العراق بالأمم المتحدة بين عامي 2003 – 2022

أن أولى مقاصد الأمم المتحدة هي حفظ السلم والأمن الدوليين أستناداً الى المادة الأولى من الميثاق، ولا شكّ أن العراق واجه أزمات وحروب متعددة بدءاً من ثمانينيات القرن الماضي (الحرب العراقية – الايرانية)، ثم حالة العراق والكويت (وفقاً للقانون الدولي : غزو العراق للكويت وإحتلاله) بين عامي 1990–2003، ومن ثم غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وبريطانيا عام 2003، بمساعدة ومشاركة ما يقارب (30) دولة.

المحور الأول : علاقة العراق بالأمم المتحدة بين عامي 1980 –1988

علاقة العراق والأمم المتحدة في موضوع إحلال السلام وبناء السلام وأنهاء الحرب في الثمانينيات نتيجة الحرب العراقية – الايرانية ، وتتلخّص علاقة العراق بالأمم المتحدة من خلال (17) قرار من مجلس الأمن الدولي، أبرزها كان قرار (598) في العام (1987) إستناداً الى الفصل السابع من الميثاق، بمعنى وجوب تنفيذ هذا القرار وفي حالة عدم تنفيذه هناك إجراءات ردع عسكرية وغير عسكرية أي إقتصادية وغيرها. القرار استمر على حاله دون تنفيذ لمدة سنة كاملة ولم يُطبّق بسبب رفض الجانب الايراني لهذا القرار، ولكن في عام (1988) كانت نهاية الحرب تتجه لصالح العراق جزئياً فتمّ تنفيذ القرار عندما وافقت ايران على تنفيذه. ومن ضمن

مضامين القرار هو إجراء مفاوضات وترسيم الحدود وتهدئة الأوضاع على الحدود البرية والبحرية وإعادة الاستقرار، وإعادة الجيوش إلى وضع ما قبل الحرب ، فضلاً عن المسؤولية الدولية.

إذن، الأمم المتحدة لم تقم بعملها لحفظ السلم والأمن الدوليين ابتداءً من إندلاع الحرب بين العراق وايران وصدور القرارات الـــ (17) ، ومن ثم صدور القرار (1987/598) الذي استمر سنة كاملة دون تنفيذ ، لم تستطع الأمم المتحدة أو كانت عاجزة أو لم تكن راغبة , أو أن بعض أعضاء مجلس الأمن الدائمين لم تكن لديهم الرغبة القوية في تنفيذ القرار وإحلال السلام بين البلدين على الرغم من أن القرار قد صدر طبقاً للفصل السابع ، فكان يجب تنفيذ القرار وأن تكون هناك فترة زمنية للتنفيذ، وهناك إجراءات للدول التي تمتنع عن التنفيذ

المحور الثاني : علاقة العراق بالأمم المتحدة بين عامي 1990 – 2003

فيما يتعلق بالحالة التي تسميها الأمم المتحدة بـــ (الحالة بين العراق والكويت) فأن الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن أصدر (102) قراراً دولياً منها (80) قرار طبقاً للفصل السابع ، وهنا نلاحظ أهمية العراق المحورية للأمم المتحدة ومجلس الأمن, بأن يصدر مجلس الأمن كل هذه القرارات ضد العراق بحجة (تهديده للسلم والأمن الدوليين) ، في حين أن هناك حالات كثيرة وفي أماكن مختلفة من العالم شهدت وتشهد تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين ومنها (حالة فلسطين) لم تستطع الأمم المتحدة أتخاذ إجراءات مماثلة ضد إسرائيل بسبب أستخدام (الولايات المتحدة) لحق النقض (الفيتو) في نحو (80) مشروع قرار , فضلاً عن أن هناك قرار يتعلق بالعراق واسرائيل في عام (1981) وعدم تنفيذ الأمم المتحدة لقرار مجلس الأمن ذي الرقم (1981/487) الذي تضمّن وجوب تحمّل (إسرائيل) للمسؤولية الدولية نتيجة ضرب المفاعل النووي العراقي ودفع تعويضات للعراق .

أن الأمم المتحدة لم تقم بعملها بالشكل السليم لأن مجلس الأمن تجاوز حدود صلاحياته في موضوع إخراج العراق من الكويت والالتزام بهذا البند أو القيد ،قوات التحالف دخلت الأراضي العراقية ودمرت البنى التحتية ، فضلاً عن استمرار الحصار بما يقارب (13) سنة ، والخسائر الكبيرة التي تلقاها العراق خاصة في موضوع ترسيم الحدود بين العراق والكويت وهي مشكلة المشاكل العالقة إلى حد الأن ، والكثير يتصور أن هناك إتفاقية عقدت بين العراق والكويت في ترسيم الحدود , في حين لم تكن هناك إتفاقية وإنما هو قرار من مجلس الأمن وطبقاً للفصل السابع يجب تنفيذه ، إذ شُكّلت لجنة لترسيم الحدود من قبل مجلس الأمن ، وطرق حلّ نزاعات الحدود معروفة ، فيجب المفاوضات بين الطرفين أو من خلال التحكيم والقضاء الدولي ، لكن حُلّت عن طريق الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، إذ أن مجلس الأمن ليس لديه صلاحيات قضائية بوصفه جهاز تنفيذي سياسي للأمم المتحدة ، لكنه مارس مهام قضائية من المفترض أن تمارسها محكمة العدل الدولية.

كذلك مجلس الأمن أعتمد على وثائق وخرائط قدمتها بريطانيا وهي طرف بالنزاع وهذه تعد خرق لما يُسمى ,(الحيادية) في القضاء وحل التنازع القانوني بين الدول.

لجنة ترسيم الحدود التي شكلها مجلس الأمن كان يرأسها فقيه في القانون الدولي (أندونيسي) قدم إستقالته , لأن الخرائط التي قدمتها بريطانيا حينها تتعلق بترسيم الحدود البرية وليست البحرية ، وقد أعترض هذا الرجل وقال أن هذه الخرائط ترسم الحدود البرية وليست البحرية, ومن ثم جرى تعيين رئيساً جديداً للجنة من اليونان وإستكمل ترسيم الحدود البحرية والبرية.

فضلاً عن ذلك ، فأن الحدود البحرية كانت في خور عبد الله وهي المشكلة قائمة الى الأن كبيرة جداً ,عند ترسيم الحدود البحرية أعطي نصفه للكويت فخور عبد الله صالح للملاحة, ووفقاً لقواعد القانون الدولي فأن المياه تُقسّم إذا كانت صالحة للملاحة أو غير صالحة للملاحة بناءً على خط التالوك . وخور عبد الله هو صالح للملاحة لكن جرى تقسيمه بالوسط ولي وفقاً لخط التالوك الذي كان قريباً من خط السواحل الكويتية, وعندما جرى تقسيمه بالمنتصف فأن المياه الإقليمية الكويتية كانت صالحة للملاحة في حين أن المياه الإقليمية العراقية كانت غير صالحة للملاحة ، بمعنى أنه يجب أن تأتي الزوارق والسفن التي تريد أن تدخل بإتجاه الموانئ العراقية الى المياه الإقليمية الكويتية في خور عبدالله الى العراق تطلب حق الأذن من الكويت وترفع العلم الكويتي.

الكويت أيضاً ، بنت ميناء (مبارك) في وسط خور عبد الله حتى تغلق المنفذ الوحيد للعراق.

في (2012 أو 2014) قدمت الكويت مشروع الى سوريا وتركيا لإستثمار منطقة حول نهر دجلة . نستغرب في هذه الحالة ما هي علاقتها ؟! هي تحأول أن تضيق الخناق من خور عبد الله.

نهر دجلة البعض يتصور أنه مثل نهر الفرات وهو ليس كنهر الفرات ينبع من سوريا والعراق. نهر دجلة (40 أو 45) كيلو متر يكون فرق حدودي بين سوريا و تركيا ثم بين العراق وسوريا ثم يدخل من فيشخابور . فأرادت الكويت أن تستثمر منطقة وتريد أن تنشأ مزارع في الأراضي التركية ومشاريع زراعية وسدود ويقل منسوب المياه الداخل الى العراق بهذه الحالة سيتم خنق العراق من جهة الشمال.

المحور الثالث : علاقة العراق بالأمم المتحدة بين عامي 2003 – 2022

الذي حدث في عام 2003 ، أن العراق تعرض الى الغزو والإحتلال من قبل دول ثلاث رئيسة وساعدتها دول أخرى (مسأندة ومشتركة ومُحرّضة) ، ولا يستطيع أي أنسأن أن يقول أنها دول تحرير . فالدول الثلاث الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واستراليا أرسلت رسالة الى مجلس الأمن قالوا بأننا دول قائمة بالإحتلال وحتى أن الإتفاقية التي وقعت بين العراق والولايات المتحدة الامريكية سنة (2011) هي غير مشروعة بالقانون الدولي .. لماذا ؟

ج/لأنه لا يمكن أن تعقد إتفاقية بين دولة قائمة بالإحتلال ودولة محتلة .

هل هو مشروع أمن قأنون دولي؟؟

طبعا لا

فكل الدول التي إحتلت وساعدت وسأندت وحطمت وإشتركت بغزو وإحتلال العراق سنة (2003) وكل النتائج التي ترتبت على الغزو حتى الأن تتحمل مسؤوليتها الدولية ، فضلاً عن أن هناك نقطة جوهرية وهي مساهمة الأمم المتحدة نفسها في تحمل المسؤولية الدولية ، لماذا؟؟

لأن مجلس الأمن والأمم المتحدة أعطت المشروعية لهذا الإحتلال أي (شرعنت) هذا الإحتلال من خلال القرارات التي صدرت بعد الإحتلال.

أيضاً ، هناك رسالة للأمين العام للأمم المتحدة الى مجلس الأمن ، إذ أن الغزو كان في (4/9 /2003) لكن نجد أن بعض الأحداث بدأت وقعت على الحدود في شهري شباط وآذار أي قبل الغزو. رسالة الأمين العام للأمم المتحدة تقول : بأن هناك طائرات مجهولة الهوية تحوم فوق المنطقة المنزوعة السلاح (5 كم) داخل الكويت و(10كم) داخل العراق ، كيف هي مجهولة الهوية؟ وكيف تستطيع أن تحوم طائرات فوق منطقة فيها قوات أممية وهي منزوعة السلاح ، في حين أن العراق كان مفروضاً عليه حظراً جوياً (منطقة حظر طيرأن في الشمال والجنوب خط (36 و 32) ، وهذه خطوط الحظر غير موجودة في قرارات مجلس الأمن وإنما كانت نتيجة إتفاق بين الدول المحتلة للعراق ، فضلاً عن ذلك يقول (الأمين العام) في التقرير : أن هناك جرافات عسكرية وآليات عسكرية هندسية قامت بفتح تقريبا بحدود(27) منفذ في السواتر الترابية والأسلاك الالكترونية ,وهي آليات أمريكية وكويتية. أيضاً.. الأمين العام للأمم المتحدة سحب القوات الدولية الموجودة في منطقة المنزوعة السلاح في شهر آذار قبل الغزو . بمعنى أن الأمين العام للأمم المتحدة مهّد للغزو وأن تدخل القوات الغازية الامريكية والبريطأنية من هذه المنافذ الحدودية لتقع حالة الغزو وإحتلال العراق.

ممثلة الأمم المتحدة تحأول أن تدعم خطة رئيس الوزراء الحالي ... أن الأمم المتحدة في موضوع بناء السلام ساهمت بجزء يسير في مجال البناء السياسي والإقتصادي والإجتماعي وفي مجال سياده القانون , والعراق لا يحتاج هذه الملايين بفضل الموازنات المالية السنوية الكبيرة. والعراق تحول الى نظام الإدارة الدولية بعد الغزو,

بعد أن أنجز (المحتلون) المهمة بإحتلال العراق ودمروا البنى التحتية سنة (2003) أتوا بالأمم المتحدة كغطاء حتى أصدرت قرارات الأمم المتحدة فصدر قرار أنشاء بعثة الأمم المتحدة الـــ (يونامي) بموجب القرار (2003/1500) ... وقد رحب القرار بتشكيل مجلس الحكم ويقرر أنشاء بعثة الأمم المتحدة وتكون مدتها (12) شهر وتكون هذه المسألة قيد الدراسة.

عام (2022) في الشهر الخامس صدر آخر قرار مدّد ولاية يونامي في العراق الذي دعا فيه الحكومة العراقية للإصلاح ويدعو العراقيون للتحأور.

كنا نتوقع قبل تشكيل الحكومة الأخيرة أن يكون هناك تحرك دولي أو رفض بعض الدول, لكن اكتشفنا بعد تشكيل الحكومة أن هناك ترحيب من بينها الولايات المتحدة الامريكية , وبالاساس روسيا موقفها معروف، فلا أتوقع أن يصدر قرار من الأمم المتحدة بأن يجري تحرك باتجاه معاكس للحكومة الشرعية التي تشكلت بالأنتخابات وأن الأنتخابات جرت بشكل صحيح .. اذن الأنتخابات ديمقراطية. الحكومة التي تشكلت من بين أعضاء مجلس النواب الذين أنتخبهم الشعب ,مجلس النواب هو منتخب نحن مشكلتنا لا نتقبل المعارضة أو حكومة الظل مثلا في بريطانيا هناك توازن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية.

ففي العراق لسنين طويلة لم تطبق مسألة التوازن هذه من خلال حلّ البرلمأن أو حجب الثقة بسبب أن الذي يشكل الحكومة هم الأغلبية الساحقة في المجلس النواب أو السلطة التشريعية .

نفس الشيء في العراق فعندما تشكل الحكومة حكومة ائتلافية من كل الطوائف من رؤساء الكتل أو من ينوب عنهم وتمثل كل الموجودين في السلطة التشريعية. لم نرى يوما إقالة وزارات إلا عندما يحتدم التعارض والإختلاف.

يجب أن يكون هناك دعم أو فترة صبر لنعلم ماذا تفعل هذه الحكومة لكي تبدأ بالواقع العملي ، إذن يوجد هناك أنتخابات شرعية ومجلس النواب منتخب وليس لدي علاقة بالذي خسر أو فاز في الأنتخابات.

فهنا أين مهمة الأمم المتحدة في هذا الجانب في بناء السلم الأهلي المجتمعي , علاقة العراق مع دول الجوار كيفية تحسينها هل هي ذاتية ؟ والادارة الذاتية موجودة لحد الأن بالنسبة اليونامي هي جزء من إلادارة الدولية الأممية ، .. علاقة العراق مع ايران . أين دور الأمم المتحدة ! ، .. العلاقة مع تركيا في موضوع المياه والأمن.

يوجد صمت من قبل الأمم المتحدة الذي لم تقم بتبعياتها . فأنت عندما تريد أن تحل السلام, وتأتي ممثلة الأمم المتحدة و تضع لك بند ؟ كيف نعيد بناء الاستقرار والسلام في العراق. فعملية بناء السلام هي غير التجزئة .فأنت حين تأتي وتناقش من بعد (2003) من بعد الغزو لاحتلال العراق.

العراق دفع تعويضات بحدود (52,000,000,000) إلى كل دول العالم من ضمنها إسرائيل ، من باب أولى المطالبة بصناع القرار.

السلطة التشريعية تلزم السلطة التنفيذية (وزارة الخارجية) بأن تحرك هذا الملف في الأمم المتحدة هناك قرار صادرفي الفصل السابع ،لايمكن أن تستخدم الولايات المتحدة حق النفط حتى تلزم اسرائيل بالتعويضات .

القرار صدر في عام(1981) والغريب أنه الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ أي شي ضد هذا القرار يلزم إسرائيل بتعويض العراق على هذه الخسائر .

يجب أن يشكل صندوق للتعويضات: الخسارة المتحققة والمكاسب الفائتة . الخسارة المتحققة اتت نتيجه لضرب المفاعل النووي والمكاسب من (1981) الى حد الأن. العراق خسر الكثير و المفروض أن اسرائيل هي التي تدفع عنه كل سنت .

موضوع المسؤولية هي مسألة كبيرة تتضمن ثلاث محاور :

- المسؤولية عن الحرب بين العراق وايران
- المسؤولية الدولية التي تتحملها إسرائيل نتيجة ضرب المفاعل النووي العراقي
- المسؤولية الدولية المترتبة لتجاوز مجلس الأمن لحدود صلاحياته وتدمير البنى التحتية للعراق وهدم السلام وزعزعة الاستقرار فيه.

المسؤولية الدولية المترتبة على الغزو والإحتلال للعراق عام 2003

العراق دفع تعويضات نتيجة (غزو الكويت) بنحو (52) مليار دولار لدول عدة منها للكويت (41) مليار وإسرائيل أيضاً ، إذن من باب أولى أن يطلب العراق من الأمم المتحدة والدول دفع التعويضات وفقاً للمحاور التي أشرنا إليها .

نص كلمة أستاذ القانون الدولي المساعد الدكتور أحمد طارق

(الأمم المتحدة ودورها في النظام السياسي العراقي)

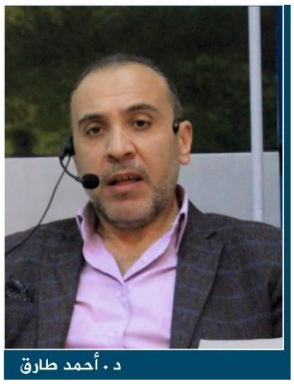
د. أحمد طارق

العنوأن هو قراءة مضامين إحاطة ممثلة الأمم المتحدة بلاسخارت في مجلس الأمن وأداها على حكومة السوداني. والعنوأن يجزئ يحمل ثلثين الطابع السياسي وثلث يحمل الطابع القانوني. وعادة نحن في الطبيعة البشرية نحمل المضامين السياسة كثيرا وننطلق في افاقنا ومخيلاتنا الى آفاق أبعد من ذلك.

حقيقة أن كل عمل سياسي وكل فكرة سياسية توصلنا الى نتيجة اما وفاق واما خلاف. وبالتالي، سوف نلجئ الى الجانب القانوني وهو الحكم في تلك حتى في علاقاتنا اليومية والإجتماعية والاسرية جميعها عبارة عن علاقات فيها جأنبين جأنب مضيئ وجأنب مظلم.

– الجانب المضييء يزدهر وينمو.

– الجانب المظلم ينتج عنه خلافات.

لتسوية تلك الخلافات نلجئ الى الجانب القانوني وكذلك على صعيد الدولي والعلاقات الدولية والعلاقات بين الدول.

اذا نسلط الضوء ونفهم ما هي الأمم وما هو دورها ولماذا أنشأت هذه المنظمة الدولية داخل المجتمع الدولي هذه تساؤلات طرحها المجتمع الدولي في أفاق الحرب العالمية الثانية عندما لم تستطيع الأمم أن تحقق الأهداف التي أنشأت من أجلها من بعدها ظهرت الحاجة الملحة الى ظهور منظمة تكون اكثر فاعلية واكثر أنتاجا.

ظهرت الحاجة الملحة إلى ظهور منظمة تكون أكثر فاعليه وأكثر أنتاجاً وهي منظمة الأمم المتحدة. وبدا الأنتماء إلى مجموعه قليلة من الدول الى ما وصل عليه اليوم الى (193) دولة هذه المنظمة الدولية. لديها اجهزة كما هو معروف لديكم اجهزة رئيسية هي الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمأنة العامة وايضا لديها أجهزة فضائية مثل مكتبه العدل واجهزه اخرى هنا التساؤل الذي يهمنا في هذا الموضوع! هل للمنظمة الدولية أيادي أو سلطة على الدول؟ ام أن المنظمة الدولية لديها ارادة ذاتية مستقلة عن إرادات الدول المكونة لها؟ الجواب:_هو أن المنظمة الدولية لديها شخصية قانونية إدارية في معزل تماما عن إرادات الدول المكونة لها، وبالتالي تستطيع هذه المنظمة الدولية باعتبارها شخص من اشخاص القانون الدولي، ونحن نعلم أن اشخاص القانون الدولي هي الدول. الحاجة اظهرت لنا أنه يجب أن يكون هناك اشخاص اخرين وهما منظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة

طالما أن الأمم المتحدة لديها شخصية قانونية اعتبارية تستطيع هذه الشخصية القانونية بوجودها وسلطاتها أن تعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين داخل المجتمع الدولي وهذا هو البند الأول من اهداف الأمم المتحدة لو نظرنا الى العنوأن ممثلة الأمم المتحدة بلاسخارت ودورها وتأثيرها على النظام السياسي العراقي بصورة عامة بغض النظر عن اشخاص الحكومات.

بذلك، التمثيل الأممي في الدول يكون عادة بسبب شيئين اما أن تكون اضطرابات داخل الدول وهذه الاضطرابات تستوجب أن يكون هناك ممثلية للأمم المتحدة في تلك الدولة أو أن الدول تعمل على الطلب من الأمم المتحدة أن تكون لديها ممثلية داخل تلك الدولة وهذا لو تم قياسه أو عكسه على الوضع العراقي لرأينا أن بعد (2003) يعني فترة الإحتلال أو بعد الإحتلال مباشرا خلال فترة أنتقالية كان وجود الممثلية أو البعثة الأممية ليس باختيار الدولة العراقية، وبالتالي كان امر واقع نتيجة الاضطرابات والإحتلال هي التي فرضت وجود هذه البعثة الأممية، وكان أول من تولى تلك المهمة في ذلك الوقت سيرجو دميلو، كان ممثل البعثة الأممية في العراق والذي تعرض الى عملية اغتيال بصهريج مفخخ وعلى اثره تم الغاء البعثة أو نقل البعثة الى المملكة الاردنية الهاشمية لتمارس اعمالها من دولة أخرى، وفي تلك الاثناء كان هناك مبلغ تم تخصيصه من البعثة الأممية كان يقدر بـــــــ(مليار وسبعمائة مليون دولار) لمساعدة الشعب العراقي نتيجة هذا التفجير تم تحول هذا المبلغ الى دولة الصومال .

البعثة الأممية وجودها كان بموجب قرار مجلس الأمن رقم (2631) هذا القرار هو الذي أعطى الرخصة لتواجدها في العراق، وبالتالي اصبح الاستمرارية لجودها، هذه البعثات في العراق وبموافقة الحكومات المتعاقبة على الدولة العراقية .

وجود أو دور أو فائدة هذه البعثة الأممية لها فوائد عديدة :_وجودها هو ليس استخباري أو مخابراتي هو مفروض أن يكون وجودها هو وجود نوعي بتقديم المشورة

إلى السلطات العراقية أو النظام السياسي العراقي من ناحية التنمية ,من ناحية المناخ من ناحية الأنتخابات مساعدة المفوضية لتعزيز حقوق الأنسأن والكثير من النواحي التي هي ألاهم في النظام السياسي داخل الدولة . اي نظام سياسي كما يعرف زملائنا في العلوم السياسية هدفه الاساسي هو تفعيل هذا النظام كيف يمكن لهذا النظام بعد أن يحصل على السلطة وكيف يمكن أن يحقق الاستمرارية في وجود هذا النظام السياسي؟ فهو يحتاج عوامل مساعدة هذه العوامل المساعدة يجب أن تكون عوامل مساعدة بناءه، وفاعلة بدون هذه القواعد وعمليات البناء المساعدة لا يستطيع اي نظام سياسي أن يحقق اهدافه مهما كان ذلك النظام السياسي من قوة و دكتاتورية وهنا اضعها بين قوسين (لا يستطيع بمفرده أن يحقق ما يسمو اليه ذلك الشعب من عمليات أو تطلعات داخل الدولة).

البعثة الأممية ودور بلاسخارت بدا يظهر ويتنامى بعد احداث تشرين (2019) هذه المظاهرات وهذه الأنتفاضة الذي راح ضحيتها الكثير من الشهداء والجرحى حققت نوع من الأنتقالة الفكرية أو السياسية والقانونية لدى الشعب العراقي وأصبح لدى الممثلة الأممية أن يجد نوعا ما ادارة هذا الملف، سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة الجوأنب القانونية التي تتطلع فيها الممثلة الأممية كثيرة ومتعددة لكن هل فعلا تم أستخدام تلك الضوابط القانونية في عملها ام لا؟

الجواب: نعم تم أستخدام بعض الضوابط القانونية وليس جميعها كون أن تطبيق القانون يحتاج بيئة مثالية أو بيئة ايجابية أو منتجة في الوقت الاستثنائي العراقي والصراعات المتمثلة وكثرة الاحزاب السياسية يصعب على اي ممثلة اممية على تطبيق المعايير القانونية بصورة دقيقة أو بحرفيات النظام القانوني، وبالتالي إذا ذهبت هذه الممثلة الأممية الى طريق مغاير الى ما هو مرسوم لها في تلك الدولة تعمل تلك البعثة على الأنحلال وبالتالي لا تنتج اثارها في تلك الدولة.

هل وجود البعثة الأممية قانونيا أو لا ؟

صراحة مجلس الأمن لا يستطيع ارغام الحكومة أو الاحزاب السياسية على نظام معين وإنما يعمل على مجرد تقديم إلاستشارة عن طريق الممثلة الأممية هذه الممثلة الأممية تعمل على تقديم إلاستشارات، هنا استطيع أن أوصف هذه الحالة طالما العراق خرج من البند السابع أوصف هذه العملية بالوصاية الدولية! وهذه الوصاية الدولية لها مضامين ومفاهيم محدده ولكن إذا ندخل في عمق هذه الحالة أو عمق هذه التنفيذ.

سنرى أنها عبارة عن وصاية دولية وبصورة مختصرة اجأوب تدخل الأمم المتحدة وممثلة الأممية بالنظام السياسي حصرا يعتبر أنتهاك في ميثاق الأمم المتحدة بند أول والثاني والثالث من الميثاق والتي تعني الاحترام السيادي للدول واستقلالها وعدم التدخل في نظام السياسي في تلك الدولة .

نص كلمة مدرس العلاقات الدولية والشؤون الاستراتيجية الدكتور علي أغوأن:

(تأثير تقرير بلاسخارت على النظام السياسي العراقي وأداء حكومة السوداني)

د. علي أغوان

شكراً لمركز نون على اتاحة الفرصة حول الحديث بموضوع مهم جداً حول إحاطة رئيسة بعثه الأمم المتحدة في العراق الأخيرة في الشهر تشرين الأول الفائت هذه الإحاطة حقيقة فيها الكثير من المؤشرات لدينا تتحدث عن أن هناك تناقضات كثيرة تعيشها الأمم المتحدة في العراق وهذه التناقضات، مبعوثة الأمم المتحدة نفسها تتهم فصائل مسلحة وتتهم القوى السياسية بالفشل وجر النظام السياسي الى هذه الحالة، وفي نفس الوقت هي تجلس مع هذه الفصائل ومع هذه القوى السياسية للحديث والحوار معها.

ومبعوثه الأمم المتحدة في احدى الجلسات الحوارية قبل أسبوعين تقريباً سئلت حول هذا الموضوع بالتحديد! وأجابت أن دورها الحوار وبأنها تستمر في هذه الحالة حتى نهاية دورها في العراق، ولكن أنا اعتقد أن الطرفين الذي تجلس معهم جنين بلاسخارت كان في لحظة من اللحظات تتهم الأمم المتحدة بأنها تدير المتظاهرين وتدير بعض الجهات الحكومية أو غير الحكومية والمسماة بالجوكرية وما الى هذه التفاصيل.

التوصيف المباشر للتقرير اعتقد يمكن أن يكون بعنوأنين العنوأن الأول هو فشل بعثه الأمم المتحدة في العراق للوصول الى نتيجة حقيقية وفشل القوى السياسية للتوصل الى اتفاق تسوية. من هذا ارادت جنين بلاسخارت أن تخلي مسؤوليتها امام الأمم المتحدة في هذا التقرير من خلال الإحاطة، على اعتبار أن هي رمت الكرة في ملعب القوى وهي مجلس الأمن (فرنسا والصين وروسيا والولايات المتحدة وبريطانيا) بالإضافة الى الدول العشرة الاخرى الموجودين داخل مجلس الأمن متخذين القرار.

المحصلة التي اردت التحدث حولها هي أن أنعكاسات هذا التقرير فعلاً سرع تشكيل الحكومة الى حد ما، على اعتبار بأن الأسبوعين الأولين لمحأوله تشكيل الحكومة الذي قادها رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني شهد اكثر من اربع لقاءات مع سفير الولايات المتحدة

و ممثليات إلاتحاد الأوربي وسفراء القوى الكبرى الموجودة داخل العراق وبعد تشكيل الحكومة باركت الأمم المتحدة وباركت بعثه الاتحاد الأوربي لحكومة السوداني محمد شياع السوداني، أعتقد بأن هناك مجموعة من الإنعكاسات التي ممكن ايضاً أن نضيئ حولها هذا الموضوع الإنعكاس الأول تقرير تحدث بشكل مباشر وجود اعتداءات تحدث على الاراضي العراقية من الجانب الايراني والجانب التركي، وهذا الاعتداءات بشكل مباشر اشارت فيها مبعوث الأمم المتحدة على اعتبار أن العراق والقوى السياسية أن يسارعوا في تشكيل الحكومة من أجل محاولة مساعدة العراق في إيقاف هذا الاعتداء، وكان جنين بلاسخارت ارادت القول بأن إذا لم تكن

الحكومة العراقية مُشكلة خلال فترة قصيرة فأن هذه الاعتداءات ستتراكم بشكل اسوء وبشكل مفصل من الجانب الايراني والجانب التركي على بعض المناطق بحجة الحفاظ على الأمن القومي التركي وإلايراني من مجاميع تصنف لديها على أنها إرهابية.

وعلى سيره الإرهاب، فأن هذا الموضوع حقيقة يحتاج استفاضة كبيرة ومفهوم إلارهاب واضح حتى في الاجندة السياسية فيه وجهات نظر وكل جهة تنظر الى هذا التعريف من زأوية معينة، ولكن جنين بلاسخارت والأمم المتحدة وبعثة الإتحاد الأوروبي والقوى الكبرى واضعة جزء مهم ممن يقود العملية السياسية على لائحة الفساد وعلى لائحة الارهاب بل جزء ممن شكل الحكومة العراقية هو موجود على لائحة الارهاب الدولية وفي لائحة الخزأنة الامريكية هذا التناقض على ماذا ينتج ؟ على أن هناك حاله من حالات الفوضى في ادارة القضية التي تشتغل عليها الأمم المتحدة في العراق. بالعموم هذه الإحاطة وصفت المسأومات التي تحدث بين القوى السياسية والصدمات التي تحدث فكرة أن يكون الفائز في الأنتخابات الذي يشكل الحكومة والخاسر هو من يشكل الحكومة، هذا موضوع اخر لموضوع التناقضات التي تعيشها الأمم المتحدة الذي اريد أن اقوله بالتحديد أن الأمم المتحدة حتى وأن كانت بعض قراراتها غير ملزمة من خلال مجلس الأمن لكن تبقى منظمة غير قادرة تطبيق قراراتها الا باتجاه القوى الضعيفة، باتجاه الدول الذي تم تطبيق القرارات فيها ويخدم المصلحة الكبرى وهذا الذي تعلمناه من الدكتور طارق القصار والاساتذة الذي كانوا يحأورون على اعتبار أن المنظمة هي منظمة الدول المنتصرة هي منظمة القوى التي تحكم العالم.

حقيقةً هناك أنعكاسات ثأنية يمكن أن اتحدث عنها هي بالأساس سياسية ولكن فيها جذور اقتصادية وتحولات تحدث في الدولة وهي ايضاً مدعومة بالمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرعاية الأمم المتحدة بما تعرف بسياسات التكييف والتثبيت، التي تتعلق بأنتقال النظام الإقتصادي من موقعه الحالي الى النظام الرأسمالي. الكثير من الدول ليس لديها علاقات مباشرة مع العراق أو حتى لديها علاقات مباشرة سياسية مع العراق تنظر الى هذه إلاحاطات، تنظر الى موقف مجلس الأمن، تنظر الى موقف الأمم المتحدة من هذه الدولة، وبالتالي تبني سياساتها على هذا الاساس بمعنى ليس الكل...يتابع سياسة العراق الخارجية وليس الكل يتابع ما يحدث داخل الدولة العراقية. مثلا هناك دولة تريد إستثمار في القطاعات النفط جزء من قرارها يبنى على هذه الإحاطة جزء من سياساتها الخارجية تبنى على اساس ما هي طبيعة موقف مجلس الأمن من هذه الجولة، واكيد هناك جلسات اخرى لهذه الدول التي تريد أن تدخل بعمق الملفات الإقتصادية وبالنتيجة هناك تأثيرات ايضاً اقتصادية ممكن أن نجر اليها الدولة العراقية بسبب هذه الإحاطة.

نص كلمة الدكتور طارق القصار

(أبعاد المواقف الدولية لتقرير بلاسخارت على العراق)

د . طارق القصار

أتمنى من هذه الحوارات الوقوف أقدر للعملية السياسية يعني بداية كل فترة من القوة المصاحبة , فمثل هكذا ورشة عمل تكون موجودة لا تستهان بها حأول أن توصل رأيك فلا يمكن ولا يمكن أن نحكم على الاخر بمجرد لقاء تلفزيوني أو موقف قد حدث .

مسألة أخرى مثيرة هي مسألة الوطنية ما هو التيار الوطني , فانا لا استطيع أن احكم بأن الشخص أو غيره هو شخص غير وطني . مجرد ما تعطي صناديق الاقتراح سأكون أنا مع الرجل في مقابلة ادعي طريقة الحوار, الحوار يجب أن يكون حوار بناء من أجل بناء دوري كنا مجتمعين الأن لبدء المنهج دفاعي في العملية السياسية للمصلحة , في جميع الاحزاب السياسية اهداف , وهدف أي حزب سياسي الوصول للسلطة وهذه حالة واقعية .

التجارب السياسية اخذت نحو اخذنا للطريق الديمقراطي في بداية العملية السياسية يجب أن نعمل في ضمن هذا ماذا تحتاج العملية الديمقراطية ؟

تحتاج رأس مال, ماذا تعمل من اجل الحصول على الاصوات ؟ تحتاج إلى مكان حقيقي, البرنامج الحقيقي هو ما يحتاجه الشارع قد يكون الشارع يحتاج إلى خدمات بسيطة أو هنالك عادات اجتماعية تكثر

للتصويت أو الشخص الاخر, وهذا واقع المجتمع المدني فأنه بالتالي يجب أن نتحدث ,فالمنطقية تحدث في إطار الواقع الذي يعيش فيه .

لا نضع لأنفسنا سقوف عالية جدا لا يمكن الوصول إليها.

في البداية نحن نتحدث عن الأمم المتحدة ,الأمم المتحدة هي فرع الرئيسي والفرع الثأنوي في العلاقات الدولية تختلف عندنا . وفي مدرسة الإبراهيمية يرون أن القانون الدولي هو فاعل ومؤثر

نحن نضيف العلاقات الدولية ضمن المدرسة الإبراهيمية أن القوة والمصلحة هي التي تسيطر على العلاقات الدولية وبالتالي نحن نخرج من أي منظمة دولية حتى تكون قاعدة أساسي في المشهد الدولي يجب أولا أن تعمل بأكثر على سياسة الدول وثأنية أن تكون رابطةبين المداخلات والمخرجات يعني فعل وردة فعل وأن تكون قادرة على الاستمرار, آلية التغذية العكسية ما يحدث في الأمم المتحدة ترتبط بالأداء في الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الأعضاء الخمسة الدائمين الذين هم دائماً يغزو مجلس الأمن والأمم المتحدة وهناك 80 قرار فيما يتعلق بالشأن الإسرائيلي وهناك فرنسا في ما يتعلق في الجزائر وإيطاليا والصين في هذا المجال إذا ما جاء

في التقرير و الإحاطة التي تتحدث عنها لاسخارت قدمت 16 نقاط، منذ عام 2016 الى اخر إحاطه قدمتها قبل شهر أو يزيد قليلاً . وأنها لم تتنأول فقط الجانب السياسي بل وتنأولت العمل الفني و الجانب البيئي حتى أنها حذرت العراق أن هنالك ازمة بيئيه قادمة

وفي الجانب السياسي كان لها احاطات , لأنها عبرت الحدود وبدأت في التدخل بشؤون الداخلية .

بلاسخارت هي وزيرة الدفاع هولنديه لها في مجال الحزب الحر الهولندي اكثر من 23 سنة. رد فعل المندوب الأمريكي فيما يتعلق في هذه الإحاطة قال العراق ملف جداً فقير الذي هو عودة العوائل لابنائها تابعين لتنظيم داعش وبدا تأسيس مخيمات العودة، وعمل إيجابي لمرحله تشكيل حكومه وهناك مفاوضات تجري بهذا الطرف .الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن العراق يسير في الطريق الصحيح في نظام تشكيل الحكومة وفي ظل الأزمة الحالية إطار العلاقة مع الاخر سواء مع الكويت أو في الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة الكويت كذاكره عراقية تتعلق بالشأن الكويتي ،الكويت الأن دولة وتقيم علاقات دبلوماسية معها وتبادل دبلماسي لا يمكنني الأن أن أقول للكويت بعد 30 سنة أنه أنا اعيد ترسيم الحدود و أنها ارتكبت عدوأن على الكويت

الحكومة العراقية في عام 2002 قدمت اعتذار والاعتذار في القانون الدولي كما هو معروف ليس في عين الاعتبار. لذلك أنا ابعد التقرير عن المحيط الإقليمي ونبقى في المحيط الدولي الان .

نحن نظام أسود في النظام التركي ظهرت نتيجة اختلافات قيمه بين دول روسيا والصين, والنظام الدولي اصبح غير عادل وبالتالي يجب أن يتغير هذا النظام الدولي , وهناك فوائد جديدة بين الدول وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهذا النظام الدولي يعتمد على القوة.

كيف تحدد القوى العظمى القوى الصغرى والكبرى؟

القوى العظمى هي التي لها القدرة على أن تدير شؤون العالم ولديها القدرة على أن تتحرك في مسار العالمي وفي كل الاتجاهات و تمتلك اسلحة نوويه. بينما القوة الكبرى تكون بين دول محدودة , الميزأنية الصينية والميزأنية الأمريكية الميزأنية العسكرية الأمريكية تبلغ800 مليار دولار, بينما ميزأنية الصينية التي تكون 250 مليار دولار.

بعد التقرير بلاسخارت الموقف الأمريكي صدر تقرير استراتيجي أمريكي والذي هو من أهم المؤشرات في إطار السياسة الأمريكية والذي هو التقرير استراتيجي الحكومة الخارجية جو بايدن بعد تقرير بلاسخارت وبعد هذا التقرير (أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت الاهتمام في الشرق الأوسط بشكل غير اعتيادي وأكد أن هناك قوة تظهر أو تحأول الظهور للهيمنة المشهد الأمريكية أو محأولة السيطرة) .

خاصة في شرق آسيا بالنسبة للصين أو شرق أوربا بالنسبة إلى روسيا

في ما يتعلق في الموقف الروسي جاء على لسأن مكتوب روسي في مجلس الأمن أن(الشعب العراقي شأن داخلي وأن العراق أكثر قدرة على إدارة بلده)

فيما يتعلق في الشعب الصيني ،الصين تبحث عن مصادر اقتصادية.

تتحول السياسة العراقية باتجاه ايران وكذلك تحول السياسة الأمريكية تجاه ايران وبالمقابل هناك تحول ايراني في السياسة الأمريكية بسبب المصالح التي يجب أن تستمر في هذه الحالة الأن نحن تحت حكم النظام السوداني في إطار السياسة الخارجية وهذا التحول المتوازي بين الطرفين، ليس لدي القدرة الأن لاخرج وأقول ساعمل كذا... قدرتي العسكرية ضعيفة في هذا الوقت في هذا الإطار قدرة اقتصادية ضعيفة مرتبطة على أن أرسم سياسة قائمة على التحول الاستراتيجي تجاه ايران و الولايات المتحدة الأمريكية وبقيت الأطراف .

هل حكومة السوداني قرأت تقرير بلاسخارت في إثراء برامجها الحكومية في تنفيذ حكومتها الحالية ؟ حتى يكون التقرير القادم أكثر إيجابية. أنا لا أعتقد أن الحكومة العراقية لديها الوقت تذهب بهذا المجال لديها التجاذبات ومصالح فهي التي تحكم المشهد العراقي.

بلاسخارت هي أداة في إطار ما يراد له أن يكتمل, هذه الدول لديها مصالح وهذه المصلحة تحتم علي أن استمر في هذه المنطقة . المشهد العراقي مخيف بكل الأطراف في مجال المشاهد الإقليمي والدولي لذلك هم على الاتفاق بأن يكون المشهد في هذا الشكل المشاهد الروسي مؤثر على المشهد العراقي .

روسيا الأن مشاغلها في الحرب مع أوكرأنيا وأن الحرب مع أوكرأنيا ليس فقط بين روسيا وأوكرأنيا بل هي حرب روسيا مع اطراف أخرى.

أنعكاساته على العراق في الوقت الحالي هو جيوستراتيجي , أصبحت تركيا في ظل الحاجة إلى العراق وكذلك الأردن والسعودية عملية الاستمرار هي مركونة بالمصالح العليا أن أوجه هذه المصالح الذي بالاتجاه الذي يخلق عملياً والتوجه للشارع بشكل صحيح علي أن افهم الموقف الايراني من الناحية السياسية , ليس هنالك أي خطأ من توجه الحكومة الايرانية تجاه العراق والحكومة ايرانية تقضي مصلحة في العراق .

مخرجات الندوة التي أقامها مركز نون للدراسات والحوار بعنوان :

(قراءة في مضامين احاطة ممثلة الامم المتحدة بلاسخارت في مجلس الأمن الدولي وتأثيرها على حكومة السوداني)

خلصت الندوة الحوارية التي نظمها مركز نون للدراسات الاستراتيجية والحوار، بتاريخ 23/ تشرين الثاني/2022، والتي حملت عنوان (قراءة في مضامين احاطة ممثلة الأمم المتحدة بلاسخارت في مجلس الأمن الدولي وتأثيرها على أداء حكومة السوداني) الى إيضاح العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق منذ عام 1980 الى حين صدور تقرير بلاسخارت، والتي قسمت الى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى منذ 1980 الى نهاية الحرب العراقية الإيرانية، والمرحلة الثانية منذ غزو العراق للكويت وما تبعه من قرارات لمجلس الأمن تجاه العراق، والمرحلة الثالثة الإحتلال الأمريكي للعراق وما تبعه من مسؤولية دولية .

وأكدت الندوة على وجود صمت من قبل الأمم المتحدة تجاه اوضاع العراق، وازدواجية في المعايير كون إن الأمم المتحدة في موضوع بناء السلام ساهمت بجزء يسير في مجال البناء السياسي والإقتصادي والإجتماعي وفي مجال سيادة القانون، فضلا عن غياب المنظمة الدولية في الازمات التي تواجه العراق من مسألة الترسيم البحري للحدود مع الكويت الى مسالة تقليص حصة العراق المائية من قبل تركيا، وكذلك قطع إيران للمياه عن العراق.

وأشارت الندوة ان هناك تناقضات كثيره تعيشها الامم المتحدة في العراق، اذ في الوقت التي تتهم مبعوثه الامم المتحدة الفصائل المسلحة وتتهم القوى السياسية بالفشل وجر النظام السياسي الى هذه الحالة من التردي والانسداد نرى انها تجلس في نفس الوقت مع هذه الفصائل والقوى السياسية للحديث والحوار معها.

كما اوضحت الندوة ان الانعكاس الاول للتقرير تمثل بشكل مباشر حول وجود اعتداءات تحدث على الاراضي العراقية من الجانب الإيراني والجانب التركي، وهذه الاعتداءات بشكل مباشر اشارت اليه مبعوثة الامم المتحدة من خلال الاسراع في تشكيل الحكومة من اجل مساعدة العراق في إيقاف هذا الاعتداءات وعلاوة على ذلك، كان تقرير بلاسخارت بمثابة توجيه انذار للقوى السياسية والقيادية في العراق، مما انعكس فورا نحو الاسراع في تشكيل حكومة عراقية.

التوصيات :

الى ذلك خرجت الندوة الحوارية بمجموعة من التوصيات تمثلت:

أولاً: ضرورة أن تتحرك وزارة الخارجية بمطالبة الأمم المتحدة بأن لا يكون إحلال السلام ودعم الإستقرار في العراق شكلياً، بل فعّالاً بموجب خطة شاملة مدعومة مادياً وتقنياً. كما أن يمتد واجب الأمم المتحدة بدعم الاستقرار في العراق الى الدعم الفعال لحلحلة مشاكل العراق كافة مع الدول المجاورة وبإشرافها المباشر.

ثانياً: ضرورة اتباع حكومة السوداني والحكومات القادمة السياسة البراغماتية (الواقعية) او معيار المصلحة الوطنية تجاه علاقاتها الدولية والإقليمية سواء مع الدول الجوار او مع الدول الكبرى.

ثالثاً: مطالبة حكومة السوداني العمل على تفنيد تقرير بلاسخارت من خلال حصر السلاح بيد الدولة وحل الجماعات المسلحة، ومحاكمة قتلة المتظاهرين، وتطبيق التنمية المستدامة وتطوير الاقتصاد، ومحاربة الفساد المالي والإداري المستشري في العراق.

رابعاً: تشكل صندوق للتعويضات: بما ان العراق دفع تعويضات نتيجة (غزو الكويت) بنحو (52) مليار دولار لدول عدة منها للكويت (41) مليار وإسرائيل أيضاً، إذن من باب أولى أن يطلب العراق من الأمم المتحدة والدول دفع التعويضات وفقاً للمسؤولية الدولية التي تتحملها إسرائيل نتيجة ضرب المفاعل النووي العراقي، والمسؤولية الدولية المترتبة لتجاوز مجلس الأمن لحدود صلاحياته وتدمير البنى التحتية للعراق وهدم السلام وزعزعة الإستقرار فيه. والمسؤولية الدولية المترتبة على الغزو والإحتلال للعراق عام 2003.

خامساً: ضرورة التزام البعثات الاممية بميثاق المنظمة الدولية والمهام الأساسية للبعثة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك السيادة، والعمل مع الحكومة الشرعية للدول التي تتواجد فيها وفق الاتفاق المبرم بين الدولة والمنظمة الدولية الذي يضمن لكلا الجانين الصفة القانونية.

NASS

Noon Center
for Strategic Studies and Dialogue

مركز نون للدراسات الإستراتيجية والحوار

MOSUL - IRAQ

11 - 2022